

" اختبار النوايا الحقيقية "

الظروف الحالية الداخلية في إسرائيل تلقي بظلالها على السياسة الخارجية تجاه الفلسطينيين واحتمالات الحل معهم، وبالتالي من الواضح أن أمرين سيحدثان أولهما عدم قيام إسرائيل بأي تحرك لحلحلة المشكلة وإيجاد حل مما كان يضع حداً للنزاع، فأحزاب الحكومة الحالية تتنافس فيما بينها في المغالاة في التطرف، أما الثاني فهو ازدياد واتساع الأوساط الفلسطينية والعربية التي ستدعم حل الدولة ثنائية القومية بعد أن أقيمت أن حل الدولتين قد مات، وبالتالي ستحاول بذلك اختبار النوايا الحقيقية لإسرائيل وحكومتها الحالية في هذا المجال، وهل سيقبل الميادين بدولة ثنائية القومية يكون للفلسطينيين فيها الحد الأدنى من الحقوق حتى لو كانت مدينة فقط وليست قومية وثقافية، أم ستكون دولة أبارتهيد تسودها منظومات متفاوتة من القوانين والتشريعات والأنظمة والقوانين، وبكلمات أخرى دولة فيها فوقية عرقية لمجموعة سكانية هي اليهود ودونية تشجعها تشريعات لا بد ستحاول الحكومة الحالية إذا طال عمرها بتكريتها الحالية تنفيذها، أي دولة أبارتهيد تشكل نسخة شرق أوسطية من جنوب أفريقيا، فيها قانون لليهود باعتبارهم أصحاب البلاد والأرض والتاريخ، وقانون آخر للفلسطينيين فهم شعب غير موجود اختلقته الدول العربية وفق الرواية الإسرائيلية التي كانت منذ عهد غولدة مثير رئيسة الوزراء في سنوات السبعين في القرن السابق.

ازدواج المنظومة القانونية لن يكون إذا ما أقيمت الدولة ثنائية القومية، حكراً على الفلسطينيين، بل سيكون هناك من سبقهم إلى ذلك تحت سلطة دولة إسرائيل يبينها المنظر الخلاص، فما هي الحكومة الإسرائيلية تقر في جلساتها تشكيل ما يسمى "الحرس القومي" وفق التسمية الرسمية "الملطة"، وهو عملياً ميليشيا مسلحة خاصة بحركتها ويسيطر عليها، أو هكذا يريد على الأقل، وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتان بن غير، تضم وفقاً لتسميتها فقط جنود احتياط من اليهود فقط، وتعمل على مكافحة العنف وضمان الأمن في المدن المختلطة لليهود فقط. وتعمل بأوامر وزير أدين بدعم الإرهاب يعتقد أنه من المنظور المتظاهر ضد الحكومة، وأن المواطنين العرب هم طابور خامس، أما هؤلاء في البرلمان فهم من الحزبين الذين يجب منعهم من الترشيح والترشح والعضوية في البرلمان، وبالتالي ستكون واحدة من مهام الحرس الوطني البن غيري، ضمان أمن اليهود وفوقيتهم، وقمع المواطنين العرب خاصة في النقب والمدن المختلطة، ومنها حيفا وعكا واللد والرملة ويافا، ما يعني وجود منظومتين لغرض القانون والنظام، إحداهما رسمية وعمامة تشمل أفراداً من كافة قطاعات المواطنين في إسرائيل، ومنهم العرب واليهود من كافة المناطق، والثانية موجهة ضد المواطنين، وهي منظمة ومؤهلة من يهود لهم خبرة عسكرية ومواقف سياسية معروفة طبعاً ثلاثه مواقف وزيرهم وقاتلهم، في تكرار لحالة تتكرر في دول الأبارتهيد فقط، وكل هذا بفعل، أو بفضل التشريعات الدستورية التي يسارع إليها نتنياهو وحكومته ويحتاجون لتنفيذها ضمان دعم إيتان بن غير عبر هذه الخطوة التي يعارضها كافة خبراء الأمن وقادة الشرطة والمستشارة القضائية للحكومة وخبراء حقوقيين من مختلف دول العالم، وهي حالة تذكرنا بما يحدث اليوم في هنغاريا فيكتور أوربان التي تم فيها تشكيل وحدات شرطية خاصة، لقمع المعارضين واضعاف جهاز القضاء لمنع من الدفاع عن حقوق المواطنين العرب والأقليات الأخرى، إذ ابتكر هناك أوربان نموذجاً جديداً هو نصف ديمقراطية، أو ديمقراطية هزيلة في حالة تدهور، أو كما يصفه البعض بأنه حكم استبدادي ناعم يدعج ما بين الخطاب الديني التزمته اليمين المتطرف والرأسمالية، أو السوق الحر المبنى على المسبوبة وشغل جميع مناصب السلطة في الدولة بمؤيدي السلطة وللسلطان تعيينات سياسية للخضاة والمستشارين والمدراء العاميين في الوزارات وغيرهم، وتعيين المقرزين ومنع الرقابة، وهو ما أكده تقرير الفساد الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية وصدر في شهر شباط الماضي، وصف هنغاريا الدولة الثانية الأكثر فساداً في الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب تغيير الأنظمة والتعاليم والأنظمة الانتخابية لصالح حزب معين وقمع الصحافة الحرة، وتحجيم القضاء، وهذا ما ينتظر إسرائيل إذا ما تواصلت التشريعات والانقلاب الدستوري - القضائي.

" العزف على مشاعر

الانتقام والكرهية "

تصريحات وزراء الحكومة حول الانقلاب القضائي - الدستوري، ومثلها مظاهرات الميادين المؤيد للانقلاب القضائي، تثير القلق فهي كلها تعليقات تعتمد الغيبية والعزف على مشاعر الانتقام والكرهية وتكريس التفرقة الطائفية، دون استناد إلى وقائع واضحة، بل إنها تعبير عن إثارة الغرائز الأساسية والأولية، أي أنها النتيجة لتحريض وتضليل واستيلاء على العقل والمنطق ما يذكرني بقول الكاتب والأديب المصري المعروف مصطفى محمود الذي حذر من أن صناعة الغيبيات وصناعة الغيبوبة الجماعية وغزو العقل والاستيلاء على الفكر أصبحت صناعة العصر الحديث، وأن التحكم عن بعد (عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتضليل الإعلامي وعن بعد) أصبح لعبة الكبار (السلطات والسلطين والحكام) والصغار (من يرضح بسيفهم)، وكل هذا بعد كل البعد عن أي نقاش عقلاني، أو حوار ينسب بالعقلانية (ومن أتباعها ديكرات وسبينوزا) التي تعتبر العقل والمنطق مصادر للمعرفة والاستنتاج المنطقي المبنى على الأسس العقلية، السبيل للتوصل إلى الحقيقة، وليس الحواس أو المشاعر أو الغرائز أو غسيل الدماغ، وهو ما لا تتسم به الحكومة الحالية، أو الائتلاف الحالي وقيماً مؤيدوها، ما قد يندرج بقادم أسوأ، وربما صدام ينتج عن فشل مفاوضات الحوار الجارية في ديوان رئيس الدولة، وعندها ستتفجر الغرائز وتسيطر العواطف ويسود التضليل، وسيؤول إلى نتائج لا تحمد عقباه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وختامها حرب أهلية أو دكتاتورية، وكلامها سيئ.

حيفا 7.4.2023

البريد الإلكتروني: office@zakikamal.com

شخصانية وضيقية يراء من خلالها تحويل نتنيهاو إلى حاكم أوحد، والقضاء على استقلالية القضاء وربما الديمقراطية، بدلاً من حشد التأييد وفي مقدمته الأمريكي لوقف إيران عن امتلاك أسلحة نووية علماً أن مسؤولين أمريكيين يؤكدون أن طهران بحاجة إلى أسبوعين للوصول إلى تخصيص نووي بنسبة 90% ما يكفي لصناعة القنبلة النووية والرؤوس النووية، ما عزاه كثيرون إلى انسحاب أميركا ترامب عام 2018 من الاتفاق بتشجيع من نتنيهاو ما رفع القيود عن طهران. وفور هذا الاتفاق سارع السياسيون الإسرائيليون من معارضي نتنيهاو إلى استغلال الاتفاقية لتهمجته متبادلة، حيث رأى رئيس الوزراء السابق يائير لبيد الاتفاق بأنه فشل كامل وخطير للسياسة الخارجية لحكومة نتنيهاو السادسة المشغلة بجنون وحتى التشريعات القانونية، بينما المقي نتنيهاو المسؤولية على حكومة بينيت - لبيد، واتهمها بعدم اتخاذ موقف قوي، بما فيه الكفاية، عندما بدأت المحادثات بين الطرفين قبل حوالي عام.

" حملة القضاء على الإرهاب "

الأمر لا يختلف في القضايا الأخرى، والتي يمكن اعتبارها قضايا استراتيجية، ونقصد النقاش السطحي والشعوبي بين طرفي الخريطة السياسية الإسرائيلية، بما فيها تلك المتعلقة بالشان الفلسطيني، أو ما يسميه اليمين والمركز في إسرائيل على حد سواء " حملة القضاء على الإرهاب ". والقصد هنا ما تشهده الضفة الغربية من عمليات عسكرية مسلحة ضد الجيش والمستوطنين وبعضها ضد مدنيين وغيرهم داخل إسرائيل، ومن هنا اكتشفت حقيقة السياسة الإسرائيلية الخارجية في الشان الفلسطيني، واتضح أنها سياسية داخلية، فاليمين وبرئاسة نتنيهاو اتهم حكومة لبيد - بينيت بأنها غير حازمة في مواجهة الصواريخ والقذائف من قطاع غزة بسبب مشاركة القائمة العربية الموحدة برئاسة الدكتور منصور عباس ضمن الائتلاف وليس ضمن الحكومة، وبالتالي اتهمها بأنها باعته أمن إسرائيل وحولت الميزانيات لحزب عربي يشكل جزءاً من الإخوان المسلمين. واليوم يواجه نتنيهاو وحكومته نفس التهم بالعجز وقلة الحيلة، وأنها تترك اليوم الفراغ التاسع بين مجرد القول خلال الحملات الانتخابية، والعمل الفعلي في ساحات العمل ووسط كافة الاعتبارات المحلية والدولية والإقليمية. وهي في هذا المجال، أي الشان الفلسطيني لا تصب في مصلحة إسرائيل بحكومتها الحالية، خاصة على ضوء المؤتمرين برعاية أميركية في العقبة وشرم الشيخ وفيها تعهدت إسرائيل بعدم البناء في المستوطنات، وعدم تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف، وفوق كل ذلك منح الوزير سموريتش الصلاحيه عن الإبرة المدنية، وبالتالي تمكينه من بناء المستوطنات والحّد من توسع القرى والبلدات الفلسطينية خاصة في المنطقة " ج "، وإلى ذلك يضاف قانون العودة إلى مستوطنات منطقة جنين وتحديداً حوش وسانور وغيرهما والذي أقرته الكنيست مؤخراً، ما يعني نهائياً وإد أي إمكانية للحديث عن انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية، أو حل يعتمد مبدأ الدولتين، أو أي كيان فلسطيني أيًا كان. فالشعب الفلسطيني غير موجود في نظر سموريتش الذي يريد ضم الضفة الغربية، رغم ما يعنيه ذلك من تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية ودولة أبارتهيد، تسودها قوانين مختلفة، أو منظومتين قانونيتين أحدهما لليهود والأخرى للفلسطينيين، تماماً كما سيكون الحال عليه داخل إسرائيل بعد إقامة " الحرس القومي " تحت قيادة وزير الأمن القومي إيتان بن غير، وإلى هذا نسعود إليه لاحقاً.

كل هذه التطورات في الشان الفلسطيني تجيء مع اقتراب الذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع اتفاقيات أوسلو، التي فغخت روح الحياة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. واعتقد كثيرون أنها بداية نهاية النزاع قبل أن يؤكد الواقع بعلمياته الانتحارية من قبل الفلسطينيين، وانتقال السلطة إلى نتنيهاو واليمين إسرائيلياً بعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين، كما أنه يجيء في مرحلة يعتبر فيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس قائداً دون سلطان، ودون دعم يقرب من نهاية عهده فهو اليوم في منتصف الثمانينات من عمره، وبالتالي ينتظر الفلسطينيين معهم إسرائيل والمنطقة وربما العالم هوية القائد الفلسطيني الذي سيخلفه، وليس ذلك فقط، بل هوية القوى الداعمة له، وهل سيكون أحد قادة فتح من الضفة الغربية (حسين الشيخ وزير الشؤون المدنية ربما)، أم من الخارج والاسم الأبرز هنا هو اسم القيادي الفتحاوي البارز محمد دحلان المقيم في الإمارات منذ سنوات طويلة، والذي عرض في مقابلة أجرتها معه الإعلامية اللبنانية المعروفة جيزيل خوري، في شبكة " سكاى نيوز " العربية، خطة لم تحظ برأيي بالاهتمام اللازم والمناسب تتعلق بحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث أعلن وربما لأول مرة وبجرأة تستحق الإشادة، أن حل الدولتين قد لفظ أنفاسه الأخيرة، وأن على الفلسطينيين التسليم بذلك وبالتالي التوقف عن التشبث بالماضي كما فعلوا طيلة عقود، أو بأضغاث أحلام عمّا قريب سوف تتبدد، والبحث عن احتمالات، أو سيناريوهات جديدة للحل تشكل خروجاً عن المألوف والمعروف والمتبع، وقال إن على الفلسطينيين التوجه إلى صناديق الاقتراع في انتخابات رئاسية وبرلمانية، (كانت تأجلت بسبب رفض إسرائيل مشاركة سكان شرقي القدس) وانتخاب رئيس للسلطة الفلسطينية وبرلمان، وبعبارة وضع مقترح، أو خطة جديدة للحل، وطرحة على طاوله القيادات الإسرائيلية، قوامها إقامة دولة ثنائية القومية، قائل إن حل الدولتين الذي تضمنته اتفاقيات أوسلو، أصبح حلماً مستحيلًا، وأن نتنيهاو رئيس الحكومة الحالي هو من قتله وواده رغم إعلانه عام 2009 في خطاب بار أيلان الشهير أنه يؤيد حل الدولتين، مشروطاً ذلك بشروط تعجيزية كان من الواضح أن أحداً في الطرف الفلسطيني لن يقبلها.

ويضيف أن إسرائيل إنما تتسهل مهمة الشعب الفلسطيني بالمطالبة بحل الدولة ثنائية القومية، بل تدفعه إلى زاوية يصبح فيها هذا الحل، بمثابة الحل الوحيد الموجود وربما ليس المنشود، وذلك بسبب تصريحات مفادها أن الضفة الغربية ليست محتملة، بل هي جزء من أرض إسرائيل كما يقول أعضاء حزب إيتان بن غير وبالتالي فإن معاودة الاستيطان في شمال الضفة الغربية والتي أخليت خلال الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد عام 2005، إنما هي عودة إلى أرض الآباء والأجداد، وكذلك التصريحات بأنه ليس هناك ما يسمى " الشعب الفلسطيني ". كما قال وزير المالية يتسلي سموريتش، ومن هنا على الفلسطينيين طرح حل الدولة ثنائية القومية. وهنا يقول دحلان: " لنطرح حل الدولة الواحدة ثنائية القومية ولنرى أي من الإسرائيليين سيعارض وماذا سيكون موقف المجتمع الدولي " .

بقلم : المحامي زكي كمال



عندما تتفجر الغرائز وتسيطر العواطف ويسود التضليل

بنتنيهاو(خلال عهد باراك أوباما، وهذه المرة في عهد بايدن)، إضافة إلى دعوته إلى الانشغال بأموره الداخلية وأمر أميركا وعدم التدخل في شؤون إسرائيل الداخلية، بل الإشارة إلى أن أميركا تحت الإدارات الديمقراطية كانت السبب في مقتل جنود إسرائيليين، والإشارة إلى أن إسرائيل ليست بحاجة إلى الدعم الأميركي لحماية نفسها متناسية الدعم العسكري السنوي بمليارات الدولارات، واستخدام حق النقض الفيتو بشكل تلقائي ضد أي قرار لمجلس الأمن ضد إسرائيل يكون ملزماً، بعكس قرارات الهيئة العامة للأمم المتحدة التي تعتبر تصريحية فقط وغير ملزمة واتفاقيات التعاون والدفاع المشتركة وغيرها، وإذا كان هذا لا يكفي لتأكيد كون قضية دعوة نتنيهاو إلى واشنطن وأوعها، قضية داخلية إسرائيلية يتم تسويقها على أنها سياسة خارجية، جاءت تصريحات السياسيين الأميركيين الجمهوريين، وفي مقدمتهم السناتور الأميركي الجمهوري تيد كروز الذي قال إن بايدن يستقبل راديكاليين معادين لأميركا، لكنه يبتعد عن تلقائها، والمرشحة للرئاسة الأميركية القادمة نيكي هيلي التي هاجمت رئيس بلدها متهمه إياه بالتدخل في شؤون إسرائيل الداخلية " واصفة ملاحظاته حول التشريعات القضائية بأنها " إساءة للموظة لإسرائيل في أمر داخلي ليس قبل أن تضيف أن أميركا لم تكن لتقبل بتدخل إسرائيل في شؤونها الداخلية، متناسية تدخلات نتنيهاو المتكررة، وقمته خطابها ضد الرئيس الأميركي باراك أوباما أمام مجلس الشيوخ والنياب، ومهاجمة سياسته تجاه النووي الإيراني، وتدخله إبان انتخابات عام 2016 وانتهت بفوز دونالد ترامب.

لم ينته الأمر عند هذا الحد، بل جاءت تصريحات معارضي نتنيهاو ومعارضي التشريعات القضائية، أو الانقلاب القضائي، لتؤكد أن رفض الإدارة الأميركية الحالية استقبال نتنيهاو في واشنطن هو ليس جزءاً من السياسة الخارجية الإسرائيلية، بل إنه داخلي بامتياز، وبالتالي جاءت التصريحات تهاجم نتنيهاو وتتهمه بأن رغبته الجامحة في التهرب من سطوة القضاء، ونتائج المحاكمة الجنائية غير السيطرة على جهاز القضاء، وتعيين القضاة على هواه، هي السبب في تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية وأن تشريعاته الشخصية والشخصانية وغير المبصرة تفسد العلاقات الخارجية الإسرائيلية وتؤدي إلى إبعاد الدول الصديقة عن إسرائيل، وتجعلها في مصاف الدول المنبوذة التي يتم إغلاق قصور الزعماء والقادة في وجوه وزرائها ومسؤوليها، بل تتم مقاطعتهم ويرفض مسؤولو الدولة المضيفة استقبالهم، كما حدث مع الوزير يتسلي سموريتش خلال زيارته للولايات المتحدة، مضيفين أن سبب مواقف أميركا يتعلق أيضاً بموقف نتنيهاو من وزير أمنه يوف غالنت الذي قرر نتنيهاو إقالته بسبب تحذيراته من مغبة التشريعات القضائية الخطيرة، وأبعادهما على الجوانب الأمنية خاصة على ضوء التطورات والتوترات الأمنية على الجبهات الشمالية والجنوبية، وفي الضفة الغربية وإيران والتحذيرات من أن متطوعين في سلاح الجو ممن انهبوا خدمتهم الاحتياطية، سيتمتعون عن مواصلة تطويعهم وبالتالي سيمس ذلك بجهازية سلاح الجو وإمكانات قيامة بهامته ومنها ربما عملية عسكرية ضد منشآت نووية إيرانية، خاصة وأن غالنت يعتبر واحداً ممن يطالبون بوقف التشريعات والحوار مع المحتجين، علماً أن نتنيهاو ما زال يرفض إبلاغ غالنت بقرار إلغاء إقالته حتى اليوم، ما يعني أنه وزير أمن ووقف التنفيذ، وأن واشنطن تثق بقدرات غالنت القيادية والعسكرية والشخصية، علماً أن وزير الدفاع الأميركي كان قد التقاه مؤخراً.

" صفقة لتنيهاو "

الاتفاق السعودي الإيراني الذي شكّل صفقة لتنيهاو، والذي تزامن الكشف عنه، مع تصريحات ألقها نتنيهاو خلال زيارته إلى روما العاصمة الإيطالية، مدعياً فيها أن اتفاق تطبيع سيتم توقيعه قريباً مع المملكة العربية السعودية ما يشكل توسيعاً لدائرة السلام والمصالحة بين إسرائيل والدول العربية والخليجية، وردود الفعل عليه كانت تأكيداً إضافياً على كون إسرائيل دولة دون سياسة خارجية، بل سياسة داخلية فقط يمكن تفسيرها على أنها سياسات خارجية، فايران ونشاطها النووي كانت في صلب الحملة الانتخابية التي قادها نتنيهاو، بل قبل ذلك فقد كانت سلاحاً ووسطاً استخدمه نتنيهاو واليمين والمستوطنون ضد الحكومة السابقة، حكومة التغيير برئاسة نفتالي بينيت ويائير لبيد، إذ اتهمها اليمين بأنهما يقفان من إيران النووية موقف العاجز المتفرج، فضلاً عن أن نتنيهاو كان قد وضع الشان النووي الإيراني وتوسيع نطاق اتفاقيات ابراهام، ليأتي الإعلان الإيراني السعودي، ليلسد الستار على أي إمكانية لتحالف سني ضد إيران كما أراد نتنيهاو ويؤجل ربما إلى أجل غير مسمى أي تطور في العلاقات الإسرائيلية السعودية بسبب مواقف وتصريحات الوزيرين يتسلي سموريتش وإيتان بن غير حول الضفة الغربية والأردن والفلسطينيين، والتي اضطرت مستشار الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنجفي للاعتذار أمام الملكة الأردنية الهاشمية، وتصريحات الوزيرة ميري ريفيف المتلعة بالإمارات، والتي أعلنت فيها أنها لا تحب الإمارات، وأنها لن تزورها مرة أخرى، وهو ما دعا المعارضة إلى اتهام نتنيهاو بأنه وحكومته كانوا منغلبين خلال الأشهر الثلاثة منذ بداية عهد الحكومة الحالية بتشريعات

بعد أسابيع، كانت فيها الصورة والتوجهات والرسائل والمواقف في إسرائيل واضحة بين معارضين محتجين على سيل التشريعات الهادفة إلى تقزيم الجهاز القضائي، وسيطرة الحكومة وهي الجهاز التنفيذي على السلطتين التنفيذية والقضائية، وبين ائتلاف حكومي يسابق الزمن في تشريعات تهدف إلى شرعة أمور كانت ضمن الحرمات قانونياً على الأقل، ومنها تعيين وزراء رغم ماضيهم الجنائي، والسماح لرئيس حكومة يخضع لحاكمه جنائية بتعيين قضاة، والحصول على تبرعات مالية غير محدودة لتمويل نفقات محاكمته، وجدت إسرائيل نفسها في الأسبوع الأخير، وسط حالة اختلطت بها الأمور بفعل " مظاهرات عفوية غاضبة " بادر إليها مؤيدو الحكومة، وخاصة من اليمين المتدين الصهيوني المتزمت، وحركات سياسية طالب وزراء سابقون بعضهم مدنيين باعتبارها منظمات إرهابية خطيرة. كانت أولها متزامنة بالضبط، وفي توقيت مريب، مع إعلان رئيس الوزراء بنيامين نتنيهاو تعليق الخطوات التشريعية المتسارعة والشروع بحوار مع المعارضة، وهو إعلان لم تكن نتاجه كما تمنى نتنيهاو أي أنها لم تؤد إلى وقف الاحتجاجات، بل ربما كانت نتيجتها معاكسة كما أظهرت احتجاجات الأسبوع الأخير، وهي الحالة التي تحتل العناوين وتشغل السياسيين خاصة وأن تعليق التشريعات سينتهي عمّا قريب ما يثير المخاوف من جديد من صدامات خطيرة بين العسكريين قد تصل حد الحرب الأهلية، تضاف إلى ذلك تطورات اقتصادية وسياسية دولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يحدث داخل إسرائيل، في تأكيد إضافي وتحجيد لمقولة وزير الخارجية الأميركي الأسبق، هنري كيسنجر، في أواسط سبعينيات القرن الماضي، بأن إسرائيل هي دولة دون سياسة خارجية، بل إنها دولة لها سياسة داخلية فقط، لها انكاسات تعتبرها حكومات إسرائيل المتعاقبة على أنها سياسة خارجية.

هذا ما أكدته تطورات الأحداث في الأسابيع الأخيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفي مقدمتها ربما من حيث الأهمية وفق مقياس السياسة الإسرائيلية والعلاقات الخارجية للدولة، ما حدث مع الرئيس الأميركي جو بايدن الذي لم يخف منذ اللحظة الأولى تحفظه الشديد، بل معارضته للتشريعات القضائية المتسارعة والخطيرة التي ستكون نتيجتها، وفق التعبير الدبلوماسي الأميركي، المس بالوقاسم والقيم المشتركة الديمقراطية المشتركة بين واشنطن وإسرائيل والتي كانت الأساس الذي تبنى عليه العلاقات المتبادلة بين البلدين والتحالف الاستراتيجي غير القابل للكسر بينهما، وبكلمات أخرى أوضح، المس بالديمقراطية وفصل السلطات في إسرائيل، والمس بالجهات القضائية وأبعاد إسرائيل عن مصاف الدول الديمقراطية وجعلها قريبة من هنغاريا وبولندا وتركيا وغيرها من الدول التي تحولت ديمقراطيتها النسبية إلى دكتاتورية وحكم مطلق لرجل واحد، والتي بلغت ذروة جديدة وربما غير مسبوقة الأسبوع الأخير عبر تصريح قال فيه بايدن إن إسرائيل لا يمكنها أن تواصل السير في هذا الطريق، وأن على نتنيهاو التوصل إلى تسوية حقيقية لهذه القضية عبر التخلي عن مشروع التعديلات القضائية، والمفهوم هو الانقلاب الدستوري الذي يعمل به نتنيهاو، وإيجاد حل للوضع الصعب الذي تعيشه الدولة، مؤكداً في رد على سؤال حول ما إذا كان سيدعو نتنيهاو إلى البيت الأبيض، أنه لن يفعل ذلك في المدى القريب، وما زاد تصريح بايدن حدة أنه جاء بعد أيام من تصريحات السفير الأميركي لدى إسرائيل توم نايدس عن فتاؤه باحتمال دعوة نتنيهاو لزيارة البيت الأبيض قريباً بعد دخوله في محادثات تسوية حول التعديلات القضائية.

تصريحات بايدن هذه، حول زيارة زعيم ما إلى واشنطن ولقائه من عنده، أمكن اعتبارها، بل يجب اعتبارها جزءاً من العلاقات الخارجية أو السياسة الخارجية للدولة، خاصة وأنها ليست الأولى له في هذا السياق، وهو الذي كان قد أعلن أنه لن يدعو ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لزيارة واشنطن بسبب دوره - كما يقول بايدن - في اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وهو الذي كان قد أعلن مع بداية الحرب الأوكرانية أن فلاديمير بوتين هو مجرم وقاتل، وبالتالي أصبحت زيارته لواشنطن أو زيارته في موسكو غير قابلة للحدوث، وغيرها وغيرها، وهو ما أمكن أن يكون في حالة نتنيهاو وإسرائيل، لو كانت هذه الحالة جزءاً من السياسة الخارجية الإسرائيلية، لكنها ليست كذلك خاصة اليوم، بل إنها جزء من السياسة الداخلية الإسرائيلية. وهو ما لم تكن بحاجة إلى الانتظار طويلاً حتى نتيقن منه، عبر قيام جوقه من مؤيدي نتنيهاو والتشريعات القضائية ووزراء حكومته بمهاجمة الإدارة الأميركية الحالية عامة ورئيسها بايدن خاصة، واتهامه بالتحيز إلى اليسار الإسرائيلي ومعارض نتنيهاو، والإشارة إلى أن واشنطن تحت إدارات ديمقراطية حاولت مرتين الإطاحة